Journal Of the Iraqia University (75-8) May (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

الاراء الكوفية في الممنوع من الصرف في شروح اللمع لابن جني

م، م هبه متعب محمد
أ.د عماد حميد أحمد
جامعة تكريت /كلية التربية للبنات / قسم اللغة العربية الدراسات العليا

ملخص

علم الصرف هو ميزان العربية الذي تُوزن به الكلمات وتُعرف به أصولها وزوائدها، إذ يتناول الكلمة في حالتها المفردة وما يطرأ عليها من تغييرات. اهتم النحاة بهذا العلم لما له من أثر في ضبط الاستعمال وحفظ الفصاحة والبلاغة. وقد برز الكوفيون في دراسة الظواهر الصرفية، وتميز منهجهم بالمرونة والاعتماد على السماع، بخلاف البصريين الذين شددوا في القياس. نقلت شروح اللمع لابن جني كثيرًا من آرائهم، فظهرت فيها مواقف جماعية وفردية. من أبرز المسائل التي تناولها الكوفيون في باب الممنوع من الصرف: جواز ترك صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية، ومنع صرف "أخرى"، ومنع صرف "الزيدون". استندوا في احتجاجاتهم إلى شواهد من القرآن الكريم والشعر العربي، مما يعكس حرصهم على الجمع بين السماع والقياس. يظهر من خلال التعريفات القديمة أن الصرف لغةً يعني التغيير والتحويل، أما اصطلاحًا فقد تطور حتى استقر عند المتأخرين كعلم مستقل يبحث في بنية الكلمة وأحوالها غير الإعرابية. وتبرز أهميته في كشف الصحيح من المعتل والمجرد من المزيد وضبط الاشتقاق والتصغير والنسبة. في النهاية يتضح أن منهج الكوفيين أسهم في إثراء الدرس الصرفي وتوسيع آفاقه، وأبرز اختلافهم عن البصريين في بعض القضايا.

Morphology (*ʿIlm al-Ṣarf*) is considered one of the fundamental pillars of Arabic, as it examines the word in its isolated form and the changes that occur in its structure through addition, deletion, substitution, or phonetic alteration. It reveals methods of derivation, diminutives, plurals, and attribution, serving as the scale by which words are measured and their roots distinguished from affixes. Grammarians devoted great attention to this science because of its role in regulating usage and preserving eloquence. The Kufans stood out in their study of morphological phenomena, characterized by flexibility and reliance on oral transmission, unlike the Basrans who were strict in applying analogy. Ibn Jinni's commentary on *al-Lumaʿ* transmitted many of their views, showing both collective positions reflecting the Kufan school and individual opinions of certain commentators. Among the issues they discussed in the domain of *diptotes* (non-declinable nouns) were: allowing suspension of declension for poetic necessity, preventing declension of *ʾukhra* ("other"), and preventing declension of *al-Zaydūn*. Their arguments relied on evidence from the Qur'an and Arabic poetry, reflecting their balance between transmission and analogy without rigid adherence to a single rule. Classical definitions show that *ṣarf* in language means change and transformation, while technically it evolved into an independent science concerned with word structure and non-syntactic properties. Its importance lies in distinguishing sound from weak forms, simple from derived, and in regulating derivation, diminutives, and attribution. Ultimately, the Kufan approach enriched morphological studies, broadened its scope, and highlighted their divergence from the Basrans in certain issues, especially in the field of diptotes.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة و السلام على خير المرسلين، محمد (ﷺ) وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد..يُعَدّ علم الصرف أحد الركائز الأساسية في بنية العربية، إذ يتناول الكلمة في حالتها المفردة وما يطرأ عليها من تغييرات في بنائها من زيادة أو حذف أو إبدال أو إعلال، ويكشف عن طرائق اشتقاقها وتصغيرها وجمعها ونسبتها، وهو بذلك ميزان العربية الذي تُوزن به الألفاظ وتُعرف به أصولها من زوائدها. وقد أولى النحاة هذا العلم عناية فائقة، لما له من أثر في ضبط الاستعمال وحفظ الفصاحة والبلاغة. وفي هذا السياق، يبرز دور الكوفيين الذين كان لهم إسهام بارز في دراسة الظواهر الصرفية، إذ اتسمت آراؤهم بالمرونة والاعتداد بالسماع، في مقابل تشدد البصريين في القياس والاطراد. وقد نقلت شروح

(اللمع) لابن جني كثيرًا من هذه الآراء، فظهرت فيها مواقف متنوّعة، بعضها جماعي يعكس منهج المدرسة الكوفية، وبعضها فردي انفرد به بعض الشراح ويتناول هذا المبحث الظواهر الصرفية كما وردت في شروح (اللمع)، مع التركيز على المسائل التي خالف فيها الكوفيون غيرهم من النحاة في موضوع (الممنوع من الصرف) ، واستقصاء أساليب احتجاجهم وشواهدهم من القرآن الكريم والشعر العربي، بما يكشف عن عمق منهجهم في النظر إلى اللغة، وحرصهم على الجمع بين السماع والقياس، دون تعصب لقاعدة أو انغلاق على رأي واحد. وبذلك يكون هذا المبحث مدخلًا لفهم طبيعة الصرف عند الكوفيين، وكيفية تعاملهم مع الظواهر اللغوية في ضوء النصوص المسموعة، مع إبراز أثر آرائهم في إثراء الدرس الصرفي وتوسيع آفاقه.لا بد من تقديم نبذة موجزة عن مفهوم الصرف في اللغة والاصطلاح، لتكون مدخلًا أساسًا لفهم طبيعة هذه الظواهر:

أولاً: مصطلحا التصريف والصرف لغةً واصطلاحاً:

التصريف، ويُقال له الصرف، ورد في اللغة بمعنى التغيير والتحويل والقلب من حال إلى حال، أو من وجه إلى آخر. ، جاء في لسان العرب: (ردّ الشيء عن وجهه، صَرَفَه يَصرفُه صرفاً فانصرف... وَصرَّفَ الشيءَ: أعمله على غير وجه، وتصاريف الأمور: تخاليفها، ومنه تصاريف الرياح والسحاب... وتصريف الرياح: جعلها جنوباً وشمالاً وصباً ودبوراً فجعلها ضروباً في أجناسها)[١]. وقد ذكر مصطلحي التصريف والصرف في القرآن الكريم: قال تعالى: ﴿ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّار ﴾[٢] [الأعراف : ٤٧]وقال تعالى: ﴿ انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الآياتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴾[٣] [الأنعام : ٤٦] .وقال تعالى: ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لآياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٤] [البقرة : ١٦٤] .

ثانياً: **التصريف والصرف اصطلاحاً:**

لقد تناول علماء العربية الأقدمون موضوع التصريف والصرف اصطلاحًا، وكان أول من حدّهما وعرّفهما هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ). فقد وضع الأساس الأول لفهم هذا العلم ، إذ قال:الصرفُ: (الصَّرْفُ: فَضْلُ الدِّرْهَم في القيمة، وجَوْدةُ الفِضَّة، وبَيْعُ الذَّهَبِ بالفِضَّةِ، ومنه الصَّيْرَفِيُّ لتَصريفهِ أحدَهُما بالآخَر .والتَّصريف :اشتِقاق بعضٍ من بعضٍ .وصَيْرفِيّات الأمُور :مُتَصرفاتُها أي تَتَقَلَّبُ بالناسِ .وتصريف الرِّياحِ :تَصَرُّفُها من وَجْهٍ الى وَجهٍ، وحالٍ الى حال، وكذلك تصريف الخُيُول والسُّيُول والأمُور .وصَرْف الدّهْرِ :حَدَثُه .وصَرْف الكلمة :إجراؤها بالتنوين)[٥]أما عند سيبويه (١٨٠هـ) فقد كان يصرّح باستعمال مصطلح التصريف في أثناء حديثه عن أبواب الأسماء والصفات والأفعال، حيث قال في الكتاب: "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل.ويُظهر هذا النص أن سيبويه كان يربط بين مفهوم التصريف وبنية الكلمة، سواء في الأسماء مثل: صقر، فهد، كلب، أو في الصفات مثل: صعب، ضخم، خدل. كما أشار إلى أن الأوزان الثلاثية يمكن أن تكون أفعالًا أو أسماء أو صفات، مثل: رجل، سبع، عضد، ضبع في الأسماء، وحدث، حذر، خلط في الصفات. [٦]يتضح أن سيبويه قد استعمل مصطلح التصريف بمعنى التمرين والرياضة الذهنية، أي إنَّ يبني النحوي من الكلمة بناءً لم تبنه العرب، ثم يجري عليه ما يقتضيه القياس، وهو ما عُرف عند المتأخرين بـ مسائل التمرين. ومن خلال هذا الأستعمال يظهر أنَّ سيبويه لم يقدّم تعريفًا اصطلاحيًا دقيقًا لعلم الصرف، وإن كان قد عرض قواعده ومسائله في كتابه.. [٧]. أما المبرّد (ت: ٢٨٥هـ)، فإنه لم يطلق مصطلح الصرف أو التصريف على أبواب هذا العلم، بل كان يميل إلى إدراج موضوعاته ضمن إطار النحو، مما أدى أحيانًا إلى الخلط بين مسائل النحو والصرف. ويتضح ذلك في بعض القضايا التي تناولها، مثل موضوع النسب إلى الجماعة، إذ عالجها في سياق نحوي دون أن يفصلها في باب صرفي مستقل. ، يقول المبرد: ((إعلم أنك إذا نسبت إلى جماعة فإنما توقع النسب على واحدها. وذلك قولك في رجل ينسب إلى الفرائض: فرضِيّ، لأنك رددته إلى فريضته، فصار كقولك في النسب إلى حنيفة: حنفي. فهذا هو الباب في النسب إليها. والنسب إلى مساجد: مسجدي، وإلى أكلب: كلبي))[٨]. وكذلك ما ورد في موضوع المقصور والممدود إذ يقول: ((كلّ اسم جمعه (أَفْعالٌ) مما أوله مفتوح، أو مضموم، أو مكسور وذلك نحو قولك: أقفاءٌ، وأرجاءٌ يا فتى، لأن الجمع، إذا كان على (أفعال) وجب أن يكون واحدة من المفتوح على فعل، نحو: جَمَل، وأجمال وقتب وأقتاب، وصنم وأصنام. فإن كان مكسوراً فنحو قولك في معى: أمعاء، لأنه بمنزلة ضلع وأضلاع. وقد وجب أن يكون واحد الأمعاء معى مقصور))[٩] ومن الأمثلة السابقة وغيرها، تعكس لنا أنَّ مفهوم الصرف لم يكن قد استقر بعد كعلم مستقل عند بعض النحاة، وأنَّ الحدود بين النحو والصرف كانت ما تزال متداخلة في القرن الثالث الهجري، قبل أنْ تتبلور بشكل أوضح في مؤلفات لاحقة.أما أبو بكر بن السراج (ت: ٣١٦هـ) فنجده يقول عن التصريف: ((وهذا الحد إنما سمي تصريفاً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة وخصوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من تغيير، وهو ينقسم على خمسة أقسام، زيادة، وإبدال، وحذف))...[١٠]يتضح من تعريف ابن السراج أنه اقتصر في معنى التصريف على مجرد تغيير الكلمة، ولم يقدّم تعريفًا شاملاً يوضح حدود

علم الصرف بصورة دقيقة. والملاحظ أنه جعل مصطلح التصريف مختصًا بالمباحث الصرفية التي تتناول التغييرات الشكلية التي تطرأ على الكلمات دون أن تؤدي إلى اختلاف في المعاني النحوية، وهي ما يُعرف بـ مسائل التمرين. (١١).أما ابن جني فيقول التصريف هو: ((أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضرب) فتبنى منه مثل (جعفر) فتقول (ضربب) ومثل (قمطر) (ضرب) ومثل (درهم): (ضربب)، ومثل (علم): (ضرب)، ومثل (ظرف) (ضرب)؛ أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة))(١٢) أما ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) فيقول التصريف هو ((علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب))(١٣). وقد عرفه كذلك جمال الدين محمد بن مالك (ت:٦٧٢هـ) فهو يقول: ((التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك))(١٤). ونستطيع أن نلاحظ في مصنفات العلماء في هذا الاتجاه أن مفهوم النحو بمعناه الواسع العام مشتمل على أحكام الكلمة، وهذه الأحكام على ضربين:

الضرب الأول: يبحث الكلمة في حالة التركيب.

والضرب الثاني: يبحث الكلمة في حالة الأفراد، ويكون على قسمين قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني، وأبواب وموضوعات هذا القسم درست ضمن دراسة الكلمة في حالة التركيب، ولم يطلق عليه لفظ (التصريف). وقسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني، نحو الزيادة والإبدال والإعلال وغير ذلك، وهو ما أطلق عليه الصرفيون الأقدمون مصطلح (التصريف)(١٥)وقد استطاع (عباس حسن) ملاحظة ذلك، إذ قال: (فليس من التصريف، عند جمهرة النحاة، تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة، لتؤدي معاني مختلفة، (كالتصغير، والتكسير، والتثنية، والجمع، والاشتقاق،...) ولا تغيير أواخرها لأغراض إعرابية، فإن هذا التغيير وذلك التحويل يدخلان في اختصاص (النحو)، وبحوثه عند تلك الجمهرة)(١٦)وتذكر لنا الدكتورة خديجة الحديثة فتقول: ((أحدهما عملي، وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، وأسمي المكان والزمان، والجمع، والتصغير والآلة. والثاني علمي: وهو علم بأصُول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولأبناء. وقد تطرق القدماء إلى بحث الصرف وتعريفه، ولكنهم لم يوضحوا معناه توضيحاً كافياً، ولم يقسموه إلى عملي وعلمي، ولكن الباحث يستطيع أن يتبين هذين المعنيين فيما جاء عنهم، وإن لم ينصوا عليهما، ويحددوا أصولهما وموضوعاتهما))(١٧).ولابُدَّ من الإشارة إلى أن المتأخرين من علماء العربية يجعلون الصرف والتصريف لفظين مترادفين معناهما واحد، أما المتقدمون منهم فقد كانوا يطلقون كل لفظ منهما على معنى، وقج اختار المحدثون لفظة (الصرف) لخفتها، ولموافقتها لكلمة (النحو) لأن النحو والصرف صنوان(١٨).

ثالثاً: فائدة علم الصرف:

إنَّ علم الصرف يُعد من أجلّ علوم العربية موضوعًا وأعظمها خطرًا، إذ إنَّ بمراعاة قواعده تخلو مفردات الكلام من مخالفة القياس التي تخل بالفصاحة وتبطل معها بلاغة المتكلمين. وقد أوضح العلماء أن الصرف هو الميزان الذي تُوزن به الكلمات، فيُعرف به الصحيح من المعتل، والمزيد من المجرد، والمبدل من المحذوف، وما إلى ذلك من الظواهر التي تحفظ للكلمة انسجامها مع نظام العربية. يقول ابن جني (ت:٣٩٢هـ) يقول: ((وهذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه شد فاقة، لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، ... ، وذلك نحو قولهم: كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما ينقل ويعمل به فهو مكسور الأول، نحو مطرقة ومروحة، إلا ما استثنى من ذلك. فهذا لا يعرف إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من طريق التصريف، فهذا ونحوه مما يستدرك من اللغة بالقياس))(١٩). ويوافقه في هذا الرأي ابن عصفور الإشبيلي (ت:٦٦٩هـ) إذ يقول: ((التصريف أشرف شطري العربية، وأغمضها: والذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي،... ومما يبين شرفه أيضاً أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به؛ ألا ترى أن جماعة من المتكلمين امتنعوا من وصف الله، سبحانه، بـ(حَنَّان)لأنه من الحنين، و(الحنَّةُ)) من صفات البشر الخاصة بهم، تعالى الله عن ذلك... وقد كان ينبغي أن يُقدم علمُ التصريف على غيره، من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم، في أنفسها، من غير تركيب))(٢٠). فنلاحظ أن ابن عصفور يجعل التصريف أشرف شطري العربية، لأن جميع المشتغلين في العربية يحتاجون إليه، وكذلك أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به.ومن هذا يتضح أن علم التصريف ضرورة لا غنى عنها لكل من يتعامل مع العربية، إذ إنه يدخل في صميم الألفاظ ويجري منها مجرى المعيار والميزان. فبفضل معرفته وحده يمكن ضبط الصيغ، ومعرفة طرق تصغيرها والنسبة إليها، كما يُكشف به عن الظواهر التي تطرأ على الكلمة مثل الإعلال، والإبدال، والإدغام،...الخ، وعن طريقه أيضًا يُميز الباحث بين ما يطّرد في العربية وما يقلّ أو يندر أو يشذّ، سواء في الجمع أو المصادر أو المشتقات (٢١).. فهو إذن علم يحفظ انتظام البنية اللغوية ويضمن سلامة الاستعمال، ويُعدّ الركيزة الأساسية التي يقوم عليها فصاحة الكلام وبلاغة المتكلمين.

رابعاً: الكوفيون و علم التصريف :

إنَّ للكوفيين إسهام بارز، إذ اهتموا بدراسة بنية الكلمة وما يطرأ عليها من تغييرات، مثل الإعلال والإبدال والإدغام، والجمع والتكسير، والمصادر والمشتقات. وقد ظهر ذلك جليًا في كتبهم وشروحهم حيث تنوعت اجتهاداتهم في المسائل الصرفية. من ذلك ما نلحظه في كتاب سيبويه ، قال حين تحدث عن (حي ، وقي) : " ولا ينبغي أنْ يكون في قول الكوفيين إلا (فيعلاً) مكسور العين ، لأنهم يزعمون أنه (فيعل) ، وأنه محدود عن أصله "[٢٢] .وينقل القفطي مشاركة للرؤاسي – وهو من متقدمي الكوفيين – وذلك أنَّه سأله جبلة الكوفي عن جمع (الصمد) إذا كان اسماً لمخلوق فأجابه الرئاسي : أصماد وصمدان [٢٣] . وحكى الزبيدي [٢٤] أنَّ رجلاً جاء ليناظر معاذا الهراء [٢٥] (١٩٠ هـ أو ١٨٧ هـ) فقال له معاذ : " كيف تقول من ﴿ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣] يا فاعل افعل ؟ وصلها بـ (يا فاعل افعل) من ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾[سورة التكوير: ٨] ومما يدل على سبق الكوفيين في التأليف في علم التصريف : أن أول من ألف فيه من البصريين الأخفش الأوسط (هـ ٢١٠) ، وأول من ألف فيه من الكوفيين : علي بن الحسن الأحمر (١٩٤هـ) [٢٦]؛ أعني أول من أفرد التصريف بالتأليف ، وإلا فسيبويه قد ألف في النحو والتصريف معا .

رابعاً: مسائله:

هي القواعد المذكورة فيه والمتألف منها[٢٧]، أو هي قضاياه التي تذكر فيه صريحاً أو ضمناً[٢٨]، وتتضح لنا هذه القضايا من طريقة أخذ بعضها من بعض كصوغ اسم الفاعل، واسم المفعول، والماضي والمضارع والأمر على هيئة معينة وصورة محددة، ومن طرق التثنية، والجمع، والتصغير، والنسب، ونحو ذلك، فالصرف يتناول المفردة وما يعرض لبناءها من تغيير بجمع أو تصغير، أو نسب، أو اشتقاق، وما يعرض لحروفها من إعلال وإبدال، وحذف أو قلب، أو إمالة أو إدغام[٢٩].

مثل قولنا: كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا، مثل: قال وباع.

قال أصلها قول ← تحركت الواو وفتح ما قبلها فتقلب الواو الفا فتصبح ← قال[٣٠].

وكذلك باع أصلها بَيَع ← تحركت الياء وفتح ما قبلها فتقلب الياء الفا فتصبح ← بَاعَ[٣١].

ومن المسائل الصرفية التي وردت فيها الآراء الكوفية واعتنى بها شُرّاح اللمع لابن جني، وفق ما يأتي:

المبحث الأول مسائل في الممنوع من الصرف

المسألة الأولى : جواز ترك صرف ما لا ينصرف للضرورة:

المسألة الثانية : منع صرف «أخرى»:

المسألة الثالثة منع صرف (الزيدون)

المبحث الأول مسائل في الممنوع من الصرف

ما لا ينصرف : هو الاسم المعرب الذي لا يوجد فيه تنوين، ولا يُجرّ إلا إذا أُضيف أو دخلت عليه "أل"، فيُجر حينئذٍ، وتمنع ألف التأنيث الصرف إذا كانت مقصورة، سواء كان الاسم مفردًا أو جمعًا، مصدرًا أو صفة أو علمًا، مثل: بهمى، سكارى، ذكرى، ذفرى، منى، سلمى، أو كانت ممدودة في المفرد والجمع، مثل: حمراء، شعراء، ولو سُميت بـ "كلتا" كما في قولك: قامت كلتا أختيك، امتنع صرفها أيضًا ، أو من :رأيت كلتى المرأتين أو من كلتيهما صرفت، وكذا حبلى المرخم من حبلوى مسمى به[٣٢]

المسألة الأولى : جواز ترك صرف ما لا ينصرف للضرورة:

أجاز العلماء للشاعر أنْ يصرف الاسم الممنوع من الصرف في الشعر عند الضرورة، مستندين إلى أنّ الأصل في الأسماء هو الصرف، فإذا اضطر الشاعر إلى ذلك، أعاد الاسم إلى أصله المصروف من دون اعتبار للعلل التي تمنع صرفه في غير الشعر. [٣٣]وذكر ابن جني في باب معرفَة مَا ينْصَرف وَمَا لَا ينْصَرف قوله ((اعْلَم ان حكم جَمِيع الْأَسْمَاء فِي الأَصْل ان تكون منصرفة وَمعنى الصّرْف مَا تقدم ذكره إِلَّا أَنَّ ضربا مِنْهَا شابه الْفِعْل من وَجْهَيْن فَمنع مَا لَا يدْخل الْفِعْل من التَّنْوِين والجر والأسباب الَّتِي إِذا اجْتمع فِي اسْم وَاحِد مِنْهَا سببان منعاه الصّرْف تِسْعَة وَهِي وزن الْفِعْل الَّذِي يغلب عَلَيْهِ أَو يَخُصُّهُ والتعريف والتأنيث لغير فرق وَالْألف وَالنُّون المضارعتان لألفي التَّأْنِيث وَالْوَصْف وَالْعدْل وَالْجمع والعُجْمَةُ وَأَن يُجعل اسمان اسْما لشيءٍ واحدٍ)) [٣٤]ومن خلال العودة الى كتب شراح اللمع نجد أنَّ ابن برهان قد ذكر أنَّه يجوز صرف مالا ينصرف في ضرورة الشعر وأن ذلك سائغ لأنَّه رد إلى أصل ووافقهم أبو الحسن الأخفش إذ قال بجواز ترك صرف ما ينصرف للضرورة أيضاً ، وتبعهم أبو علي [٣٥]، وقال ابن الخباز انَّ الاسماء في الاصل تكون منصرفة معللاً ذلك بقوله ((وذلك لعلتين: إحداهما: أن الأَل فيها أن تكون معربة ,فينبغي أن تستوفي أنواع الإعراب والثانية :أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد, والصرف يحصل بغير سبب زائد, وما حصل بغري زائد أصل لما حصل بزائد))[٣٦] وقال الفراء (ت: ٢٠٧هـ): (قد يصرف ما لا ينصرف في الشعر للضرورة، لأنه رد إلى أصله في

الإعراب) [٣٧]،يتبين من قول الفراء أنَّ صرف مالا ينصرف عنده جيء به على سبيل الجواز لا الوجوب ، وأنّ ذلك يكون في الشعر لا النثر ، وكأنّه اراد أنْ يخصص جواز صرف ما لاينصرف في الكلام المنظوم لا المنثور معللاً لذلك بأنّ الأسماء الممنوع من الصرف الأصل فيها قبل المنع هو الإعراب، قال ابن خالويه (ت:٣٧٠هـ): ((وقد ورد صرف ما لا ينصرف في أشعار العرب، والضرورة تجيز ذلك، إذ ليس في ذلك فساد ولا قلب للقاعد)) [٣٨]، وبهذا يكون ما ذُكِرَ عند شراح اللمع في حديثهم عن صرف ما لاينصرف هو قول الفراء وإن لم يكن في نصه بل في معناه عندهم، فالفراء تحدث عن ذلك بإيجاز غير مخل عن ذلك، وما ذهب إليه من رأي وهو ماتردد ذكره عند مَنْ جاء بعده، وهذا ما لم يخافه به أحد، قاله الزجاج (ت: ٣١١هـ): ((إن صرف ما لا ينصرف لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية المحققة، لأن في ذلك خروجًا عن القاعدة الإعرابية المقررة، واللغة لا تُبنى على ما خالف الأصل إلا سماعًا لا قياسًا))[٣٩]فعلى ذلك يكون صرف مالا ينصرف في الشعر جائز عند الضرورة فقط ، لا على سبيل القياس أو التوسع، وهو ما يجمع بين مراعاة الأصل الاعرابي والمحافظة على السماع العربي، فالكوفيون توسعوا في هذا الباب وعدّوه رجوعاً إلى الأصل ، وهو ما أشارَ إليه شراح اللمع في ما ذكرنا لا قوالهم ، وخلاصة ذلك أنّ الأصل عدم صرف مالا ينصرف ، إلا إذا اضطر إليه اضطراراً يحقق الوزن أو القافية، فيُحمل على الضرورة لا القياس ، لأنَّ الضرورة بحسب قول الرماني : ((ترفع الحكم ولا توصله)[٤٠] وفي ذلك بيان عن مرونة الكوفيين في تقبّل الشواهد الشعرية الموثوقة، دون الإخلال بالقواعد الثابتة في الإعراب.

المسألة الثانية : منع صرف «أخرى»:

(أُخر) اسم لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ،وعلة ذلك مخالفاً لأخواتها وأصلها[٤١]قال ابن جني : ((وَتقول مَرَرْت بزيد وَرجل آخرَ فَلَا تصرفه للوصف وَمِثَال الْفِعْل وَكَذَلِكَ أخر لَا تَنْصَرِف للوصف وَالْعدْل عَن آخر من كَذَا)) [٤٢]وقد بيّن الباقولي، أن لفظ "أُخَر" لا يُصرف، مستدلًا بقوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] ، وقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وعلّل عدم صرفه بكونه صفةً، وبأنه معدول. ووجه العدول أن الكلمة جاءت على وزن "فُعَل"، وهذا الوزن إذا استُعمل في الصفات اقترن غالبًا بلام التعريف، مثل: "الصُغَر"، ولما لم تُستعمل "أُخَر" مع اللام، دلّ ذلك على أنها معدولة عن "الأخير"، فحُكم عليها بعدم الانصراف[٤٣]أما تقديرا الألف واللام فيه فقياسًا على نظائره من الصفات، لكن لمّا سبقته نكرة لم تُقدر فيه اللام، ويُحتمل أن يكون الشيء مقدّرًا من وجه ومطروحًا من آخر، كما في الباء بـ"مررت بزيد"، واللام في "لا أبا لك"، وهو ما رجّحه أبو علي. غير أن هذا القول فيه نظر، لأن التقدير والطرح لا يكونان إلا في الملفوظ، واللام في "آخر" غير ملفوظ بها، بخلاف الأمثلة السابقة. ولعل صاحب "اللمع" أشار إلى هذا المعنى حين علّل منع صرف "أُخَر" بكونه صفة ومعدولًا عن "آخر من كذا"، أي من غيرهن، وهو معنى التفضيل، و"أفعل" إذا اقترنت بـ"من" استوى في المفرد والجمع والتأنيث[٤٤]قال ابن برهان: ((فإذا كسرت (أخرى) قلت (أُخَرَ) فلم تصرف وورود الواو زائدة : يوافق في ذلك الأخفش والكوفيين) [٤٥]يفهم من كلام الباقولي وكلام ابن برهان أنَّ (أُخر) منعت من الصرف للعدل والوصف معاً، وأنَّ العدول فيها قائم في المعنى لا في اللفظ، وهو ماذهب إليه الكوفيين ، وذكره شراح اللمع من دون ذكرهما ذلك بشكل تفصيلي وصريح، الذي اريد قوله هو أنّ علي العدول والوصف متحققان في (أُخر) على السماع والقياس معاً، ولا يعرف عن العرب صرفها في موضع من كلامهم، فكانت من الممنوعات مطلقاً، وهذا الحكم متفق عليه بين البصريين والكوفيين أي الاتفاق في الحكم لا في التفسير على الرغم من اختلافهم في التفسير لايغير من نتيجة الحكم ، فالكوفيون فسّروا العدل تفسيراً دلالياً أما البصريون فقد فَسّروا العدل تفسيرا لفظياً قال السيوطي: وقال السيوطي (ت: ٩١١هـ): (امتناع صرف «أخرى» إنما هو للعدل والوصف، وقد انعقد الإجماع عليه من البصريين والكوفيين، ولم يخالف إلا من توهّم زوال العدل بالتنكير، وهو وهم)[٤٦].وبذلك يمثل الرأي الكوفي بتفسير العدل أو العدول تفسيراً دلاليا يجعل المنع نابعاً من انتقال اللفظ من باب إلى آخر في المعنى لا من الوزن وحده

هوامش البحث

(١) لسان العرب (صرف) ١١ / ٩٠-٩١ .

(٢) سورة الأعراف : الآية ٤٧ .

(٣) سورة الأنعام : الآية ٤٦ .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٦٤ .

(٥) كتاب العين ١٠٩/٧ .

(٦) الكتاب ٢٤٢/٤-٢٤٥ .

(٧) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٤ .

(٨) المقتضب: ١٥٠/٣ .

(٩) المصدر نفسه: ٨١/٣-٨٥ .

(١٠) الأصول في النحو: ٢٣١/٣ .

(١١) الدرس الصرفي في العراق في الكتب والرسائل الجامعية من عام ١٩٦٨-١٩٩٨ – هند عباس علي: ١٩ .

(١٢) المنصف: ٣/١-٤ .

(١٣) شرح شافية ابن الحاجب: ١/١ .

(١٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٩٠ .

(١٥) الدرس الصرفي في العراق في الكتب والرسائل الجامعية من عام ١٩٦٨-١٩٩٨ : ٢٠ .

(١٦) النحو الوافي: ٧٤٧/٤ .

(١٧) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٣ .

(١٨) الصرف، د. حاتم الضامن: ١١-١٢ ، والصرف الوافي، د. هادي نهر: ٢١ .

(١٩) المنصف: ٢/١ .

(٢٠) الممتع في التصريف: ٢٧/١-٢٩ .

(٢١) ينظر: الصرف ، د. حاتم الضامن: ١٥ .

(٢٢)الكتاب : ٤/٤٠٨ – ٤٠٩ .

(٢٣) انباء الرواة : ٤/١٠٩ .

(٢٤)طبقات النحويين : ١٢٦

(٢٥)نحوي كوفي ، كان أستاذ الكسائي ، ، ووفيات الأعيان : ٥/٢١٨ ، وسير أعلام النبلاء : ٨/٤٨٢

(٢٦)مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ، د. حسن هنداوي : ٦٨ .-١٩-

(٢٧) إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف: ٦ .

(٢٨) شذا العرف في فن الصرف: ٢٠ .

(٢٩) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٦-٢٧ .

(٣٠) المنصف: ١٩٠/١ و٢٩٤ .

(٣١) المصدر نفسه: ١٩٠/١ و٢٩٤ .

(٣٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب :٨٥٢/٢

(٣٣) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة : ٢٤

(٣٤) اللمع : ١٥٠

(٣٥)شرح اللمع لابن برهان: ٤٧٦-٤٧٩.وينظر:البيان في شرح اللمع: ٣٦ -٣٧، وشرح اللمع ،للواسطي:١٩٩.

(٣٦) توجيه اللمع لابن الخباز: ٤٠٣. وينظر: شرح اللمع في النحو ، للباقولي : ٣١٩ فما بعدها

(٣٧)معاني القرآن: ٢٤٤/١.

(٣٨) معاني القرآن : ١/ ٢٤٤.

(٣٩)معاني القرآن وإعرابه، ١٨٥/٢.

(٤٠)شرح كتاب سيبويه، ٢٩٤/١.

(٤١)ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٢٢٤، شرح الرضي ١/ ٣٩ ، "

(٤٢) اللمع :١٥٧ .

(٤٣)ينظر :شرح اللمع للباقولي:٣٢٥ ،

(٤٤) المصدر نفسه ، وينظر: شرح اللمع للواسطي: ٢٠٩.وينظر: توجيه اللمع: ٤٢٣

(٤٥) شرح اللمع لابن برهان : ٨٦

(٤٦)الاقتراح، ص ٨٩.

المصادر والمراجع

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة نهضة بغداد، العراق،ط١، ١٩٦٥.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ): رجب عثمان محمد : رمضان عبد التواب : مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١ – ١٩٩٨ م
- إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف : عبد الملك بن عبد الرحمن السعدي، دار النور المبين الأردن،٢٠١٦.
- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ): عبد الحسين الفتلي: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت
- الاقتراح في أصول النحو وجدله : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح): دار القلم، دمشق ،ط١ – ١٩٨٩ م
- البيان في شرح اللمع لابن جني : الشريف عمر بن إبراهيم العلوي الكوفي (المتوفى: ٥٣٩ هـ) ، د. علاء الدين حمودية : دار عمار، ط١ – ٢٠٠٢ م
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ) المحقق: محمد كامل بركات: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة: ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .
- توجيه اللمع : أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ): نصر الله عبد الرحمن نصر الله : مكتبة الرشد الرياض(د ط)(د ت).
- شرح اللمع : صنفه ابن برهان العكبري، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الاسدي، (المتوفي سنة ٤٥٦هج)، حققه د. فائز فارس. السلسلة التراثية (١١) ، الكويت،ط١، ١٩٨٤.
- شرح اللّمع في النّحو : شرح أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الباقولي الأصبهاني (ت ٥٤٣هـ)، المعروف بـ"جامع العلوم". د. ابراهيم بن محمد عباة : المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عمادة البحث العلمي، ط١، ١٩٩٠.
- شرح اللمع في النحو، القاسم محمد بن مباشر الواسطي الضرير، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب : محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦ هـ) مع شرح شواهده للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية/ محمد الزفزاف – المدرس في كلية اللغة العربية/ محمد محيى الدين عبد الحميد – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية : دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٩٧٥ م .
- شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ) : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م
- الصرف الوافي، د. هادي نهر: عالم الكتب الحديث ،اربد , الأردن ٢٠١٠. .
- طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠) : محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩ هـ) : محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ]: دار المعارف ،ط٢،(د ت).
- الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ): عبد السلام محمد هارون :مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨ م
- كتاب اللمع في العربيّة، عثمان، أبو الفتح بن جني: حقّقه: فائز فارس، دار الكتب الثقافيّة الكويت، (د ط)(د ت).

- لسان العرب : محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ): لليازجي وجماعة من اللغويين : دار صادر – بيروت، ط٣ – ١٤١٤ هـ
- ما يحتمل الشعر من الضرورة ، السيرافي، تح عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط٣، ١٩٩٠
- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧ هـ) : أحمد يوسف النجاتي – محمد علي النجار [ت ١٣٨٥ هـ]– عبد الفتاح إسماعيل الشلبي : دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١،(د ت).
- معاني القرآن وإعرابه : إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) : عبد الجليل عبده شلبي : عالم الكتب – بيروت، ط١ – ١٩٨٨ م
- المقتضب : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ) : محمد عبد الخالق عظيمة: عالم الكتب. – بيروت
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) : دار إحياء التراث القديم، ط١ ، ١٩٥٤م
- النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥ ،(د ت)
- براهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ): إحسان عباس : دار صادر – بيروت،ط ،١٩٩٤.
- الدرس الصرفي في العراق في الكتب والرسائل الجامعية من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٩٨/ هند عباس علي/ رسالة دكتوراه/ ٢٠٠١.